لم يكن الممتنع في الاعيان ممتنعا فيه وان لم يكن له امتناع في الاعيان لكان اما واجبا او ممكنا فكذا الكلي ان يقول ما ذكر في الحجة الثانية بل الامتناع والوجوب والامكان حالها واحد في انها من الاوصاف العقلية التي لا صورة لها في الاعيان مع اتصاف الاشياء بها في الاعيان والاذهان جميعا فبطلت الحجة الاولى والثانية واما ما وجد في المطارحات لصاحب الاشراق في ابطال كون الامكان والامتناع والوجوب ذا صورة في الاعيان من ان حالها كحال المعقولات الثانية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية وغيرها من موضوعات علم الميزان حيث ان الاشياء تتصف بها في الاعيان ولا صورة لها في الاعيان ولا منافاة بين كون زيد جزئيا والانسان كليا في الاعيان وبين كون الكلية والجزئية من الامور الممتنعة التحقق في الاعيان فكذلك الحال في اتصاف الشيء بالامكان والامتناع ونظائرها فمنظور فيه لان قياس الامكان والامتناع ونظائرهما الى الجزئية والكلية ونظائرها قياس بلا جامع فان مصداق اتصاف الاشياء بموضوعات علم الميزان ليس الا نحو وجودها الذهني بخلاف الاتصاف بامثال هذه الاوصاف التي يبحث عنها في العلم الكلي فانه قد يكون بحسب حال الهوية في العين وان كان ظرف تحقق التحليلي في انفسها انما هو الذهن فقط

البحث العاشر المختصة بالامكان فنقول انا نريد بالامكان الكيفية الاستعدادية المقربة للشيء الى فياض وجوده المهيئة لقبول الفيض من فاعله التام من جهة تحصيل مناسبة وارتباط لا بد منه بين المفيض والمفاض عليه فسلمنا الان انه يسبق لكل حادث زماني امكان بهذا المعنى موجود في العين الى ان يجيء وقت بيانه وتحقيق القول فيه انه باي معنى يتحقق فيه انه من الوجود العينية وان اريد به ما هو بحسب الذات من حيث هي فمسلم انه يسبق الامكان الذاتي على الوجود

بحسب

بحسب اعتبار ذهني وملاحظة عقلية حتى ان الممكن وان لم يكن له عدم زماني سابق على وجوده نفي العقل حالة لا كونه بل نقول لا يتصور ان يكون لكل حادث امكان عيني متقدم على وجوده لان الممكنات غير متناهية وفي المستقبل من الحوادث ما لا يتناهى الذي هو بسبيل الحصول وبصدد الكون شيئا بعد شيء كحركات اهل الجنة وعقوبات اهل النار على ما وردت به الشرايع الالهية واقيمت عليه البراهين العلمية فان وجب ان يكون لكل حادث او ما هو بصدد الحدوث امكان يخصه على ما هو موجب هذه الحجة فيحصل في المادة امكانات غير متناهية وان لم يكن لبعض الحوادث امكان فيكون من الحوادث ما لا يسبقه امكان فيلزم على مقتضى الحجة ان يلحق بالممتنع او الواجب وربما يرتكب منهم مرتكب حصول سلسلة الامكانات الغير المتناهية بان يقول غير مترتبة بل متكافئة لكل حادث امكان يخصه لكنا نبين ان اجتماع الامكانات الغير المتناهية مستحيل من وجهين الاول ان الامكان معنى واحد والممكن بما هو ممكن من حيث طبيعة الامكان غير مختلف وتلك الطبيعة لا يمكن اختلافها من جهة الهيولى التي هي حاملة الامكانات لانها قوة محضة وابهام مطلق كما ستعلم فليس اختلاف الامكانات الذاتية الا لاختلاف ما هي امكاناته وهي الحوادث المعدومة فتعدد الغير المتناهية ويستحيل ان يمتاز شيء بسبب اضافته الى شيء معدوم فان ما لا ذات له لا يتميز شيء عن شيء وليس لاحد ان يقول انا اذا عقلنا تلك الامور الغير المتناهية يقع اضافة الامكانات الغير المتناهية اليها فيمتاز بها بعض الامكانات عن بعض لانا نقول هذا ممتنع اما اولا فلاستحالة تحصيل العقل امورا غير متناهية العدد بالفعل في الذهن مفصلة ثم يجوز ان يخطر بالبال على سبيل الاجمال امكانات غير متناهية وفرق بين ما يخطر ببال الانسان العدد الغير المتناهي مطلقا كليا وبين يحصل في